

السياسي يصادق على قانون فصل الإخوان من وظائفهم

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

القاهرة - «وكالات»: أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، القانون الخاص بفصل الموظفين وعناصر الإخوان والإرهابيين من الوظائف الحكومية بغير الطرق التأديبية. وبحسب وسائل إعلام مصرية، صادق السيسي على القانون رقم 135 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 في شأن الفصل بغير الطرق التأديبي وقانون الخدمة المدنية، وذلك بعد إقراره في البرلمان يوليو الماضي. من ناحية أخرى أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أمس الأحد مقتل 89 تكفيرياً ومقتل وإصابة 8 عسكريين بشمال سيناء. وقالت القوات المسلحة المصرية، في بيان صحافي أمس، إنها نجحت في توجيه ضربات متلاحقة للعناصر الإرهابية وتنفيذ عدد من العمليات النوعية أسفرت عن ضبط 73 بندقية آلية و 140 خزنة و5606 طلقات متعددة الأعيرة، و34 جهازاً لاسلكياً

بايدن يطلب من رئيس تونس العودة سريعاً إلى «المسار الديمقراطي»

قيس سعيد يمضي قدماً في إعادة ترتيب الأوضاع

عبد المجيد تبون بأن قرارات مهمة ستصدر عما قريب، فيما ينتظر التونسيون تعيين رئيس جديد للحكومة. وقالت الرئاسة في صفحتها على فيس بوك إن تبون بحث هاتفياً التطورات في تونس مع سعيد الذي طمأنه بأن «تونس تسير في الطريق الصحيح لتكريس الديمقراطية والتعددية وستكون هناك قرارات هامة عن قريب». و ينتظر التونسيون من الرئيس سعيد تعيين رئيس جديد للحكومة وتقديم خارطة طريق بعد إعلانه الأسبوع الماضي إجراءات طوارئ للسيطرة على الحكومة وإقالة رئيس الوزراء وتجميد عمل

الرئيس التونسي قيس سعيد

برئاسة رئيس وزراء مؤهل، من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد التونسي والتعامل مع جائحة كوفيد-19». وكان سعيد أعلن تدابير استثنائية قضت بتجميد أعمال البرلمان 30 يوماً وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه، وتولية السلطة التنفيذية بنفسه. كما أطلق الرئيس التونسي معركة ضد الفساد، مطالبا عشرات رجال الأعمال بإعادة «أموال منتهوبة» في ظل حكم زين العابدين بن علي. وجاءت مواقف سعيد بعد ساعات على إعلان القضاء أنه يحقق منذ منتصف الشهر الماضي في اتهامات حول حصول 3 أحزاب على تمويل أجنبي قبل الانتخابات التشريعية عام 2019. من جهة أخرى ذكرت الرئاسة الجزائرية أن الرئيس التونسي قيس سعيد أبلى نظيره الجزائري

تونس العودة سريعاً إلى «مسارها الديمقراطي»، بعد أيام على إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد توليه السلطة التنفيذية وتجميد أعمال البرلمان. وأعرب جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي جو بايدن، خلال اتصال استمر ساعة مع الرئيس التونسي، عن دعمه «الديمقراطية الحقوق الأساسية، والمؤسسات القوية والالتزام بسيادة القانون». حسب بيان أصدره البيت الأبيض. وأشار البيان إلى أن الاتصال «ركز على الحاجة الماسة للقيادة التونسيين لرسم الخطوط العريضة لعودة سريعة إلى المسار الديمقراطي لتونس». وأضاف بيان البيت الأبيض أن «هذا يتطلب سرعة تشكيل حكومة جديدة

وأضاف عبيد «كل الاحتمالات واردة بما في ذلك تعديل الدستور أو رغبته في العودة إلى دستور 1959 أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة. هذا سيتوضح في قادم الأيام ولكن من المؤكد أنه يريد تطبيق مخططة بطريقة أو بآخر». ويتوقع أن يعلن قيس سعيد رئيس وزراء جديد وحكومة قال إنها ستكون مسؤولة أمامه، في تأكيد مبطن لنزع اختصاصات البرلمان. وأعلنت الرئاسة أن العمل بالتدابير الاستثنائية سيستمر مدة شهر قابلة للتتمديد. وقال سعيد «لنطمئن الجميع في تونس وخارجها أننا نحتكم من ناحية أخرى أعلن مسؤول كبير في البيت الأبيض، أنه يتعين على

«وكالات»: طالبت حركة النهضة الإسلامية في تونس رئيس الجمهورية قيس سعيد بفتح المجال لحوار يلتزم الجميع بمخرجاته، في أحدث رد فعل من جانبها بعد إعلان الرئيس التدابير الاستثنائية وتجميد اختصاصات البرلمان. وطالبت الحركة في بيان صدر عن المكتب التنفيذي، الرئيس «بتغليب المصلحة الوطنية والعودة لمقتضيات الشريعة الدستورية والزام القانون وفسح المجال لحوار يلتزم الجميع بمخرجاته». وبعد نحو أسبوع من إعلان التدابير الاستثنائية انطلاقاً من تأويل فصل في الدستور، لا توجد إشارات على أن الرئيس سيتراجع عن قراره مع مسكته بزمام الأمور وتوليه السلطة التنفيذية بشكل كامل. ولم يتأخر الرئيس قيس سعيد في إجراء لقاءات واتصالات دبلوماسية مكثفة دولياً لبعث رسائل طمأنة بشأن التدابير المعلنة واحترام الدستور والحقوق والحريات. وفي الداخل، بدأ الرئيس فعلياً بحشد الدعم من المنظمات الوطنية وتحريكه لقضايا الفساد بجانب إجراءات لمكافحة الغلاء وتدهور القدرة الشرائية كمؤشر على بداية إصلاحات جديدة. وقال المؤرخ الجامعي والمحلل السياسي خالد عبيد «ما هو ثابت من نوايا الرئيس أن الأمور لن تعود إلى ما كانت عليه قبل يوم 25 يوليو. وبالتالي نحن نتجه بشكل أكبر إلى ترتيب وضع آخر دائم».

مجلس القضاء يرفض التعذيب في السجون

العراق: القبض على 4 أشخاص تسالوا من سوريا

أفراد من القوات العراقية

ولفت المسؤول العسكري إلى أن «قيادة عمليات بغداد تنهيا لحدود مناسبات عدة خلال هذا الشهر تحتاج إلى تأمين الحماية، وخصوصاً تأمين ذكرى العاشر من محرم وبشأن الإجراءات الوقائية مع استمرار تفشي جائحة كورونا في البلاد، أكد الفريق الركن أحمد سليم أن «هناك الماين». وكشف الفريق الركن أحمد سليم أن «هذه الإجراءات أثمرت عن إحباط 3 محاولات لاستهداف مطار بغداد من مناطق قريبة من المطار»، مشيراً إلى أن «القوات الأمنية في الفرقة الثانية من الشرطة الاتحادية المرتبطة بقيادة عمليات بغداد استطاعت أن تستولي على 10 صواريخ نوع «كراند» قبل أكثر من أسبوعين، وقبلها استولت على 8 صواريخ نوع «كاتيوشا» كانت معدة لاستهداف المطار الدولي».

لمنع الجماعات الخارجية عن القانون من استخدامها في عمليات الاستهداف، إضافة إلى تفعيل الجهد الاستخباري بالتعاون مع المواطنين، وتفتيش السيارات المشكوك فيها». وكشف الفريق الركن أحمد سليم أن «هذه الإجراءات أثمرت عن إحباط 3 محاولات لاستهداف مطار بغداد من مناطق قريبة من المطار»، مشيراً إلى أن «القوات الأمنية في الفرقة الثانية من الشرطة الاتحادية المرتبطة بقيادة عمليات بغداد استطاعت أن تستولي على 10 صواريخ نوع «كراند» قبل أكثر من أسبوعين، وقبلها استولت على 8 صواريخ نوع «كاتيوشا» كانت معدة لاستهداف المطار الدولي».

بعمليّة تفتيش وتأمين وادي الكور والمناطق المحيطة به في كركوك». وأضافت المديرية أن «العملية تهدف لملاحقة فلول داعش وتأمين قواطع المسؤولية من تسلل الإرهابيين في كركوك». من جانب آخر أعلن مسؤول عسكري عراقي أن «قيادة عمليات بغداد اتخذت عدة إجراءات لمنع استهداف المنطقة الخضراء والبعثات الدبلوماسية ومطار العاصمة، كاشفاً عن إحباط 3 محاولات لاستهداف المطار. وقال قائد عمليات بغداد الفريق الركن أحمد سليم، لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «العمليات تضمنت السيطرة على الفضاءات الفارغة بكامائن

وبإسناد قوة برية من الفوج الثاني لواء المشاة 71، قاموا بنصب كمين محكم للأشخاص حال اجتيازهم الحدود، مشيرة إلى أنهم من الجنسية السورية. ولم يوضح البيان أي تفاصيل أخرى بشأن أهداف المتسللين أو إذا كانوا ينتمون إلى أي فصيل أو جهة ما. من جهة أخرى أعلنت مديرية الحشد الشعبي، أمس الأحد، انطلاق عملية أمنية لقواته مع الجيش لتفتيش وتأمين وادي الكور في محافظة كركوك. وذكرت المديرية في بيان نقلته قناة «السورية نيوز»، أن «قوة من اللواء 16 بالجيش الشعبي والجيش والشرطة الاتحادية بإسناد طيران الجيش، شرعت

بغداد - «وكالات»: رفض مجلس القضاء الأعلى في العراق حالات التعذيب التي تحصل من قبل بعض الأجهزة الأمنية أثناء التحقيق مع المتهمين المطلوبين، فيما أشار إلى اتخاذ إجراءات قانونية بحق من تصدر منه أفعال تعذيب وانتهاك لحقوق الإنسان.

وقال مجلس القضاء الأعلى لوكالة الأنباء العراقية (واع)، أمس الأحد، إن «المجلس يرفض أي ممارسة تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان ومن هذه الممارسات حالات التعذيب التي تحصل من قبل بعض منتسبي الأجهزة الأمنية أثناء التحقيق مع المتهمين المطلوبين للقضاء». ولفت إلى أن «هناك العديد من القضايا التي تمت بموجبها محاسبة عدد من ضباط شرطة بسبب تجاوز إعمال وظائفهم بنصرفات تعد جرائم يعاقب عليها القانون».

من ناحية أخرى أعلنت خلية الإعلام الأمني في العراق، أمس الأحد، القبض على 4 أشخاص، تسللوا من سوريا إلى داخل العراق. وذكر بيان للخلية، بحسب وكالة الأنباء العراقية (واع)، أن القوات الأمنية استندت إلى معلومات استخباراتية دقيقة وردت من شعبة الاستخبارات العسكرية في الفرقة 15. كما أفاد البيان أن الكاميرات الحرارية كشفت وجود تحرك لعدة أشخاص يحاولون اجتياز الساتر الحدودي مع سوريا بالقرب من قرية الشعلان التابعة إلى ناحية ربيعة غربي نينوى. وأضاف أن القوات الأمنية

آلية عسكرية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي

الدورية في منطقة الكود التابعة لمديرية زنجبار في آين، «ما أدى إلى مقتل جندي وإصابة اثنين آخرين، إضافة إلى إصابة القائد هادي». ولفت إلى أن المسلحين، الذين لم تعرف هوياتهم، تمكنوا من الفرار. ولم يصدر بيان من قبل قوات الحزام الأمني، فيما لم تتبن أي جهة المسؤولية عن الحادثة. وسبق أن تعرضت قوات الحزام الأمني في آين لعدة هجمات، بعضها أعلن تنظيم القاعدة تبنيها.

عدن - «وكالات»: لقي جندي يمني حتفه وأصيب ثلاثة آخرون، أمس الأحد، في هجوم استهدف دورية لقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، في محافظة آين جنوبي اليمن. وأفاد مصدر محلي مطلع، طلب عدم ذكر اسمه، بأن مسلحين مجهولين هاجموا دورية نقل القيادي في قوات الحزام الأمني في آين علي هادي. وأضاف أن المهاجمين أطلقوا النار على

المبعوث الأممي لسوريا يحث الأطراف كافة على التهدئة

ونقل موقع أخبار الأمم المتحدة عن بيدرسون القول إنه على اتصال نشط مع الأطراف المعنية «لضمان وقف العنف». وشدد بيدرسون أيضاً على وجوب أن يتمسك الجميع «بمبدأ حماية المدنيين والقانون الإنساني الدولي».

أنه يتابع «بقلق بالغ» التطورات في جنوب غرب سوريا. وكانت الأمم المتحدة قد تلقت تقارير تفيد بسقوط ضحايا مدنيين وحالات نزوح بسبب الأعمال العدائية في درعا البلد، مؤكدة خطر التصعيد المتزايد.

«وكالات»: دعا المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا جير بيدرسون كافة الأطراف في سوريا إلى «التمسك بمبدأ حماية المدنيين والقانون الإنساني الدولي»، وحث الجميع على «التهدئة». وأشار في بيان إلى